

وهو في الحقيقة خلاف في تحقق الوجوب على المكلف ولهذا
ترجم الاكثر من المسئلة انه هل يعلم المأمور بكونه مأمورا
قبل التمكن من الامتثال او لا حتى يلحق عليه زمن الامكان
قال والفعل الممكن بذاته اذا امر الله به عبده فسمع الامر
في زمن ثم فعه في زمن يليه هل يعلم ان ذلك انه مأمور
مع ان من الجائز ان يقطع عن الفعل قاطع عجز او موت
او يكون شاكافي ذلك لان التكليف مشروط بسلامة القوة
وهو لا يتحققها الصحابا على الاول فيرون خفيفا مستفادا
من صيغة الامر وانما الشك في رافع يرفع المسقر والقوم
على العكس قال ويلزم مهم ان لا يوجد فيه عبادة للحصول
الشك فلا يصح لهم عمل واقول هما سلطان احدهما
بالنسبة الى المأمور ان الامران اتصل به ولا مانع فيهما عينا
قطعيانته مأمور في الحال وكذا في الا زمانه المستقبل شرط
بقاياه على صفة التظريف وقالت المعتزلة لا يصح علمه بتوجه
الامر عليه الا بعد الامتثال ومضى زمن يسعه مع تركه
والثانية بالنسبة الى الامر هل يصح ورود الامر بشرط
علم الامر عدم وقوعه وهي عينه على ما قبلها فن قال ان
المأمور يعلم بكونه مأمورا قبل التمكن جواز وروده ومن
لم يقل به لم يوزع الا ان الخلاف هنا لا يختص بالعلم عدم وقوعه

بل يخبر

بل يخبر خلاف المعتزلة في المأمور الوقوع ايضا واصل
مدعىه الى حاله تصور الامر بشرط في حق الله تعالى سوا علم
وقوعه او عدم وقوعه وظاهر بذلك تصور عبارة بن الحار
وهي بعبارة المصنف حيث ترجموا المسئلة ببعض اقرانها
فانهم اوافقهم في معلوم الوقوع ولزم من ذلك نسبة
بن الحار للتناقض حيث ادعى الاجماع في خلاف المعلوم
انه يصح التكليف به وحدها في المسئلة الخلاف وسئل المصنف
في شرحه السؤال وجمع بين الموضوعين بما لا يشفي واذا
عرفت حقيقة المسئلة زال الاضطراب وانما ليست
موضوعه فيما علم انتفا شرط وقوعه بل في انه هل يصح
تكليف الله عبده بشرط ام لا فالمعتزلة يقولون ان ذلك
محال سوا علم وقوعه او علم عدم وقوعه لانه مع العلم
بالوقوع لا يكون شرط الامكان ذكره عبثا ومع العلم بعدم
الوقوع لا يكون امرا الاعلاني بعض من يجوز تكليفه ما لا
يطاق وقوع المصنف يلزم مهم ان لا يصح لهم عمل لعدم
الجزم بالنية فغير لان لان الشك ليس في نفس العبادة بل في
بقاياه التي تراعى وسأل له الاقلام علمها مع ذلك استصحابا
لاصل السلامة ولم قال ابو الحسين في المعتزلة قال
انما تجب التناهي للمصلاة لثبوت اماره بقاياه سالما